

# على هامش المؤتمر النفطي العالمي (١) حقوق النفط وعقول اللغظ

بقلم: حمد محمد المرعي

المساءلة لتأتي النتيجة عكسية على الإدارة والاقتصاد والتطلعات كما يحدث في كثير من أمورنا المطروحة. وخاصة إذا ما روعي أن البدائل المتوفرة أمام الاقتصاد الوطني ضئيلة وضيقة إلى أبعد الحدود، وكل ما قيل ويقال عن قنوات ومنافذ مصادر دخل وطني داعم أو مواز لا تعدو أو تتعدى في شكلها ومضمونها كونها هامشية أو غير عملية أو أن تكلفتها المادية أو الفنية أو الإدارية إذا لم تساو فانها تزيد عن مردودها.

ولهذا فإن الاستعانة بالخبرات والمعارف والاستثمارات الأجنبية لهي السبيل المختصر لاستنهاض المجتمعات، وبالأخص في عصرنا الحاضر، الذي تعاني فيه منطقتنا من التبعات الاقتصادية لغزو الكويت وحرب تحريرها، وما يجري هناك من توحيد للدول الأوروبية وبالإضافة لانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، في وقتنا الحاضر على الأقل، بعد تفكك النظام السوفيتي وتلاشي التقطع الدولي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن استعانة دول المنطقة بالخبرات الأجنبية للاستكشاف واستثمار مواردها النفطية أو غير النفطية هو أمر لا بد أن نسلم به في أوقاتنا العصيبة هذه على الأقل. والأفكيد نحل لانفسنا الاستثمار في بلاد الغير ونحرم على الغير مشاركتنا الاستثمار في بلادنا؟ بالطبع هناك ضوابط وقيود وشروط تملئها الرقعة الجغرافية والتوجهات الاقتصادية.. الخ. إلا أن هذا يجب أن لا يقف حجر عثرة أمام تطوير البلاد والمنطقة قبل قوات الأوان، أو قبل الزيادة في التخبط والتدهور الاقتصادي الجاري حولنا.

وما المؤتمر النفطي العالمي الذي عقد في الكويت أخيراً إلا بداية طيبة نرجو أن لا تكون متأخرة لاستمرار تنمية هذا البلد الخير المعطاء، وللحديث بقية عن بعض الأبعاد الأخرى لهذا الموضوع الهام إن شاء الله.

بداية بغصير الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية إلى أن وصلت إلى تقنية الاتصالات وثورة المعلومات. والطريق بكل تأكيد مازال سالكا لمزيد من الرقي في الحضارة الإنسانية والبشرية ولمزيد من الاتصال والتواصل، نعم قد يكون هناك غيب أو هناك ظلم أو هناك ازدواجية في عدالة توزيع المصالح، ولكن تخطي هذا، وكما علمنا التاريخ، لا يمكن أن يكون بالعزلة والانكفاء على الذات بل بزيادة الانفتاح على الآخرين، والأقربنا انفسنا بانفسنا.

والفرق بين العولمة الخيرة والعولمة السيئة - إن جاز التعبير، هو ما تمليه علينا الحكمة والتعقل في الاختيار ومتطلبات الاحتياج والتعامل، وإن كان رسولنا الكريم قد أوصانا بـ «اطلبوا العلم ولو في الصين»، فإن طلب المعرفة من أصحابها واستعارة أدواتها وتقنياتها المتطورة ممن هم أخير منا لا يمكن أن يكون عيباً أو انتقاصاً أو «استعماراً» بل هو فطنة وذكاء وضرورة في أدنى أحوالها، أولم يذكرنا سبحانه وتعالى في صادق كتابه الكريم «وفضلنا بعضكم على بعض درجات»، أولم يستعز أو يسرق الغرب، عندما كان يغط في سباته العميق، الكثير من إنجازاتنا العربية عندما كانت في كامل أوجها الحضاري؟ انظر: «الخوارزمي: أبو الجبر» - لعائشة حمد المرعي، وكذلك «شمس العرب تسطع على الغرب» للمورخة زبيغريد هونكة (ترجمة: فاروق بيضون). وهل المطلوب منا اختراع العجلة مرة أخرى ولكن بمواصفات كويتية مثلاً؟ ترى هل ستكون مثلية أم مربعة أم ماذا!!!

من ذلك فإن هذا الموضوع يجب أن لا تطول مناقشته إلا إذا كان هدف البعض تسييس هذه المسألة وخلق الأوراق وبعثرة الجهود ومواقع

لو لم تكن هناك خبرات اجنبية - وبالذات الـ «غربية» منها، لما استدلت لافي الكويت ولا في غيرها من دول المنطقة على ثرواتنا الاقتصادية (ونعني النفط) التي اوصلت بلادنا إلى هذه المصاف، ولولا هذه الخبرات لظلت هذه الثروة دفينه التراب ليس فقط لأعوام مقبلة بل لعقود قد يطول بها الأجل. وعندها لما كان لنا هذا اللسان وهذه الشروط التي نتباهى بها على الساحة الدولية، وبقليل من التواضع فلو لم تكن هناك هذه السيارات والطرق والنظم المرورية المفصلة، بأسلوب أو باخر، بتصميم وتصنيع وتطوير اجنبي - وايضا وبالأخص «غربي» - لما تباهينا نحن أو هؤلاء أو أولئك المعارضون أو المتحفظون أو المترددون أو المستيسون لذات الحال والمدججون بالبياجر والهواتف النقالة ايضاً والمستوردة ايضاً، وبقطع غيارها من الخبرات الأجنبية، وكما هو معروف للجميع فالكشف هنا يطول، ولكن ليس هذا بين القصيد، والا لانتهينا بأنه ومن دون الخبرة الأجنبية فانه قد لا يمكن لنا حتى توفير الزيتون والجبنه في احسن الاحوال.

وإن كان ذلك كذلك فلا الكويت ولا سائر دول المنطقة بمساحتها وسكانها وثرواتها ومواردها، الأساسية والهامشية المحدودة، يمكنها من أن تضاهي مدينة أو مقاطعة مما تزخر بها هذه الكرة الأرضية الشاسعة والمزدحمة وذات الديناميكية الفائقة، وعليه فإن الانفتاح السياسي الدفاعي الاقتصادي الاجتماعي الفكري الثقافي العلمي التقني (باختصار: الحضاري) في عصرنا الحاضر لا يمكن أن يعتبر ترفاً أو خياراً بل مطلباً حيويًا أساسيًا ليس لنا حرية المساومة عليه، ويجب أن لا يخفى على من يتحفظ أن «العولمة» مساوية على أن لكل ظاهرة إيجابياتها وسلبياتها، إلا أن الحقيقة تظل أن «العولمة» مورست وتمارس منذ بدء الخليقة وتنوعت وتكثفت بدرجات رقي الخلق عبر العصور إلى أن أصبحت تكاد تكون فرضاً واجباً